


Distr.: General
13 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

لجنة وضع المرأة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والستون

الدورة الرابعة والأربعون

9 إلى 20 آذار/مارس 2020

15 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2020

البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

البند 2 من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقريراً المفوضية والأمين العام

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على
العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يجيل طي هذه المذكرة إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان
تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد
امتثالاً لقرار الجمعية العامة 166/50.



أولا - مقدمة

1 - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة هو آلية عالمية متعددة الأطراف لتقديم المنح توفر الدعم اللازم للجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه. وقد أنشأت الجمعية العامة الصندوق الاستئماني في عام 1996 بموجب قرارها 166/50، وتتولى إدارته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال الدعم المؤسسي القوي الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكاتبها الإقليمية والمتعددة البلدان والقطرية، وبالعامل عن كثب مع بقية منظومة الأمم المتحدة عن طريق لجنة الصندوق الاستئماني الاستشارية للبرنامج المشتركة بين الوكالات⁽¹⁾، يؤدي الصندوق دورا حيويا في دفع عجلة الجهود الجماعية الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه.

2 - ويبين هذا التقرير تأثير الصندوق الاستئماني وإنجازاته والجهات المستفيدة من منحه في عام 2019.

3 - ويشمل العنف الجنساني ضد النساء والفتيات جميع الأجيال، وليس له أي حدود جغرافية، ويُعترف به بوصفه عقبة رئيسية تعترض سبيل أعمال حقوق الإنسان وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 1/70). وتبلغ نسبة النساء اللائي تعرضن في حياتهن لعنف بدني و/أو جنسي على يد عشير 70 في المائة على مستوى العالم⁽²⁾. وتعرض ما لا يقل عن 200 مليون فتاة وامرأة ما زلن على قيد الحياة اليوم لشكل من أشكال تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في البلدان الثلاثين التي تنتشر فيها هذه الممارسة أكثر من غيرها؛ وفي أغلبية الحالات، كان هذا البتر يحدث لفتيات دون سن الخامسة⁽³⁾،⁽⁴⁾. ويزيد عدد النساء الباقيات على قيد الحياة اليوم ممن تزوجن وهن دون سن الثامنة عشرة على 750 مليون امرأة، ويبلغ عدد اللائي ارتبطن قبل سن الخامسة عشرة نحو 250 مليون امرأة⁽⁵⁾.

4 - ويقوم الصندوق الاستئماني بجمع وتوزيع الأموال لدعم مشاريع متعددة السنوات تلبي احتياجات محددة لمواجهة ومنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه في نهاية المطاف، وذلك في ثلاثة مجالات

(1) في عام 2018، ضمت عضوية اللجنة الاستشارية للبرنامج على الصعيدين العالمي والإقليمي الجهات التالية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية. وقد شاركت أيضا بنشاط في عملية تقديم المنح منظمات حكومية دولية وخبراء آخرون على الصعيدين العالمي والميداني، بما في ذلك ممثلون عن مركز القيادة العالمية النسائية، ومنظمة المساواة الآن، ومبادرة بحوث العنف الجنسي.

(2) World Health Organization, London School of Hygiene and Tropical Medicine, and South African Medical Research Council, *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence* (Geneva, World Health Organization, 2013)

(3) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية: مصدر قلق عالمي" (نيويورك، 2016).

(4) A/73/266، الفقرة 13.

(5) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), "Ending child marriage: progress and prospects" (New York, 2014), pp. 2 and 4.

ذات أولوية هي: تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية المأمونة الكافية المتعددة القطاعات؛ وتعزيز تنفيذ التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية ونظم المساءلة؛ وتشجيع منع العنف ضد النساء والفتيات. وهو يقوم بذلك من خلال توجهاته الاستراتيجية الثلاثة، وهي: دعم النهج القائمة على النتائج لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه؛ وحفز التعلم من خلال الأدلة العالمية المستمدة من الجهات المستفيدة من المنح؛ والاستفادة من ولايته الفريدة وقدرته التنظيمية للقيام بأنشطة الدعوة وتعزيز التمويل المستدام للاضطلاع بالعمل الوطني والمحلي في مجال منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه.

5 - ويفخر الصندوق الاستئماني بالإبلاغ بأنه حقق، في عام 2019، أهداف تعبئة الموارد المحددة في خطته الاستراتيجية للفترة 2015-2020، قبل الموعد المحدد بسنة واحدة. ونتيجة لذلك، تمكن الصندوق الاستئماني من استثمار ما يناهز 40 مليون دولار في 79 مشروعاً لمنظمات المجتمع المدني في 47 بلداً⁽⁶⁾ لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه، وبذلك ضاعف تقريباً هدفه المتصل بتقديم المنح لعام 2020.

6 - وفي سياق الزخم المتزايد للتصدي للعنف ضد المرأة وإنهائه، واصل الصندوق الاستئماني دعم الفرص المحدية للدعوة إلى التغيير، وسعى إلى الاستفادة من محطات ذات أهمية بالنسبة لعمله مثل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، في عام 2020. وهذا هو السياق الذي بدأت فيه المشاورات لوضع استراتيجية الصندوق الاستئماني للفترة 2021-2025. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الصندوق الاستئماني، في سراييفو، أول مؤتمراته للجهات المستفيدة من المنح على الصعيد العالمي. وضم هذا الجمع الفريد أكثر من 150 مشاركاً من مختلف مجالات الخبرة وأتاح لهم فرصة النظر في أعمالهم الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات ومناقشتها. واستند المشاركون إلى نحو 100 مشروع نُفذت في جميع أنحاء العالم لتبادل المعارف والخبرات والتحديات والدروس المستفادة بشأن مواضيع مختلفة من قبيل المسائل الراهنة المتعلقة ببرامج إنهاء العنف ضد المرأة، وإدارة الأدلة والمعارف، وبناء مؤسسات فعالة، وضمان التمويل المستدام للمنظمات التي تعمل من أجل إحداث التغيير ودعم الناجيات في جميع أنحاء العالم. وركزت الدورة الموضوعية الأولى للمؤتمر على إبراز المسائل ذات الأولوية والوقوف على التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع الفعالة الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك مسائل مثل عدم كفاية البيانات والبحوث، والعوائق التي تحول دون إحراز تقدم في البيئة القانونية والسياساتية، وإفلات الجناة من العقاب، والتحديات الناشئة مثل الأشكال الجديدة للعنف ضد النساء والفتيات. وخلال حلقات النقاش، ركزت المحادثات على التحديات الرئيسية التي تواجه إحداث تغيير في السياقات المختلفة في جميع أنحاء العالم، والعوائق التي كثيراً ما تحول دون الوصول إلى النساء والفتيات باستخدام البرامج الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة.

(6) إثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسواتيني، وأفغانستان، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وباكستان، وبنغلاديش، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتشاد، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزامبيا، وزمبابوي، والسلفادور، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وفيت نام، والكامبيون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، وليبيريا، وماليزيا، ومدغشقر، والمكسيك، وملاوي، ومنغوليا، ونيبال، ونيجيريا، وهاتي، والهند، وهندوراس، واليمن، ودولة فلسطين.

7 - وفي إطار المؤتمر، قام المشاركون بتقييم العمل الذي أداه الصندوق الاستئماني على مدى ثلاثة أجيال من الجهات المستفيدة من المنح، والمشاريع المنفذة والنتائج التي تحققت في إطار أولويات الصندوق الاستراتيجية ومجالات تركيزه الحالية. كما ركزوا في مناقشاتهم على التعلم القائم على الممارسة، واختبار المنهجيات القائمة على الأدلة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتنفيذها وتكييفها. وشكّل المشاركون أفرقة عاملة، مما أسفر عن مجموعة موحدة من التوصيات التي قدمت إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ختام المؤتمر. وأدت الفرص التي أتاحتها تجمع النشطاء والممارسين من المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، وممثلي الحكومات والقطاع الخاص ومنظمة الأمم المتحدة، إلى تبادل مثمر للآراء بشأن المعارف والجهود، وما يصلح وما لا يصلح، والفرص المتاحة للمضي قدماً. وسيُنظر في التوصيات في إطار المشاورات العالمية بشأن مؤتمر بيجين +25. وكان المؤتمر أول حدث ضمن سلسلة من الأحداث الرامية إلى التعاون في بناء استراتيجية الصندوق الاستئماني للفترة 2021-2025. ومن المقرر عقد اجتماع تشاوري أخير بشأن الاستراتيجية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

8 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت الجهات التالية قد ساهمت في الصندوق الاستئماني وفي تقديمه المنح السنوية: حكومات كل من إسرائيل، وأيرلندا، وترينيداد وتوباغو، والسويد، وسويسرا، وكندا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومبادرة تسليط الضوء وهي ثمرة جهود مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وقُدّم الدعم أيضاً من اللجان الوطنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كل من ألمانيا، وآيسلندا، والسويد، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان، وكذلك سفيرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنوايا الحسنة نيكول كيدمان، ومنظمات مختلفة مثل مؤسسة راهبات القلب الأقدس للسيدة مريم العذراء، ورابطة الأمم المتحدة للنساء المناصرات للسلام، ومن الشركاء من القطاع الخاص، بما في ذلك Mahendi Projects و Soko وصندوق ويلسبرينغ الخيري.

9 - وبلغ مجموع التمويل المطلوب للاستجابة لدعوة الصندوق الاستئماني الثانية والعشرين لتقديم مقترحات أكثر من 434 مليون دولار مقدمة من ما مجموعه 1 086 منظمة. وفي المجموع، أعطيت 24 منظمة في 21 بلداً وإقليماً منحا بلغ مجموعها 9.2 ملايين دولار. وركز الصندوق الاستئماني في دعوته لتقديم المقترحات في المقام الأول على المنظمات المعنية بحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها نساء (التي تُعرّف بأنها المنظمات التي تشغل فيها المرأة ما لا يقل عن 51 في المائة من المناصب القيادية). وقُدّمت 22 من أصل 24 منحة إلى منظمات تقودها نساء. وفي ضوء النتائج التي تشير إلى أن العديد من المنظمات التي تقودها نساء في أنحاء العالم تميل إلى طلب منح صغيرة بسبب قدرتها الاستيعابية⁽⁷⁾، ركز الصندوق الاستئماني بوجه خاص على المنظمات الصغيرة (التي تُعرّف بأنها المنظمات التي تقل ميزانيتها التشغيلية السنوية عن 200 000 دولار). وتجاوزت نسبة المنظمات الصغيرة التي تقدمت بطلبات للحصول على منح في الدورة الثانية والعشرين نسبة المنظمات الكبيرة (52 في المائة، مسجلة ارتفاعاً من نسبة 43.2 في المائة في الدورة الحادية والعشرين). وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الصندوق الاستئماني أيضاً أنه قدّم منحا يبلغ مجموعها

(7) Angelika Arutyunova and Cindy Clark, *Watering the Leaves, Starving the Roots: The Status of Financing* (7)

for Women's Rights Organizing and Gender Equality, Association of Women in Development, 2013. وفي هذا التقرير، حلت الباحثتان الميزانيات التشغيلية السنوية للمنظمات النسائية، وخلصتا إلى أن الميزانيات التشغيلية السنوية لأكثر من 90 في المائة منها كانت أقل من 200 000 دولار. وهذا يتسجم مع تعريف الصندوق الاستئماني للمنظمة الصغيرة.

10.1 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة 20 منظمة في 18 بلدا وإقليما وذلك في إطار دورته الثالثة والعشرين لتقديم المنح. وتم اختيار الجهات المتلقية للمنح من مجموعة مقدمي الطلبات ذاتها التي اختيرت منها الجهات التي حصلت على منح في الدورة الثانية والعشرين.

10 - وفي تموز/يوليه، أطلق الصندوق الاستثماري أيضا دعوة لتقديم مقترحات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في إطار مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وركزت الدعوة على الذين يعملون لصالح الجماعات التي تواجه أشكالا متداخلة من التمييز، بما يتماشى مع خطة عام 2030 ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في البرمجة المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وأقام الصندوق الاستثماري شراكة مع مبادرة تسليط الضوء ليكمل ما تقوم به هذه المبادرة من أنشطة التوعية وتوفير الموارد دعما لمنظمات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات المحلية الصغيرة المعنية بحقوق المرأة في البلدان التي تستهدفها مبادرة تسليط الضوء في إطار النتيجة 6 من نظرية التغيير التي تنطوي عليها المبادرة. وفي أفريقيا، أعلن الصندوق الاستثماري عن منح 21 مشروعاً على المستوى القطري ما مجموعه 7.7 ملايين دولار، ومنح أربعة مشاريع متعددة الأقطار مبلغ 2.7 ملايين دولار. وفي أمريكا اللاتينية، أقرت لجنته الاستشارية الإقليمية للبرنامج مبلغاً إجمالياً قدره 5.5 ملايين دولار.

11 - وفي عام 2019، شملت دورة التمويل الثانية والعشرون للصندوق الاستثماري أربعة مشاريع جديدة في بنغلاديش وكينيا والمكسيك تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه في سياق أزمات النزوح القسري واللاجئين. وافتتح الصندوق الاستثماري نافذة تمويل خاصة لهذا العمل في عام 2017، اعترافاً بارتفاع مخاطر العنف الجنساني الذي تتعرض له مجتمعات النازحين.

12 - ويركز المشروع في بنغلاديش على مالكات الأراضي في جنوب غرب البلد اللواتي شردتهن الاستثمارات العقارية للقطاع الخاص. وقد شُرِدَت هذه النساء في سياق العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يمارس عليهن بدرجات عالية من جانب أسرهن والمجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية. وتستخدم منظمة بادابون سانغو (Sangho Badabon)، المتلقية لمنحة، منحة صغيرة من الصندوق الاستثماري لدعم النساء اللواتي يعانين من التشريد أو خطر التشريد في أربع بلديات في مقاطعة باغيرهات.

13 - ويهدف المشروع، الذي تنفذه في المكسيك منظمة Instituto para las Mujeres en la Migración المتلقية لمنحة، إلى تعزيز تدابير الحماية المقدمة للنساء والفتيات ملتمسات اللجوء والناجيات من العنف في الآن ذاته، وإلى تحسين تقديم الخدمات، بما في ذلك المعونة القانونية والمساعدة الطبية والنفسية ومشورة الخبراء، طيلة إجراءات اللجوء. ويوجد عدد غير مسبوق من نساء وفتيات منحدرات من بلدان أمريكا الوسطى يلتمسن اللجوء في المكسيك. وكثير منهن تعرضن للعنف الجنساني.

14 - وفي كينيا، يسعى المشروع الذي يقوده الصندوق الاستثماري للاجئين في كينيا التابع للجمعية العبرية لمساعدة المهاجرين، إلى تشجيع الرجال على نبذ العنف في العلاقات وزيادة الإبلاغ من جانب النساء عن حالات العنف الجنساني في ثلاثة مواقع من مقاطعة نيروبي تضم عددا ضخما من اللاجئين. ويركز مشروع ثان، ينفذه المنتدى من أجل المرأة في التنمية والديمقراطية والعدالة، على اللاجئات المراهقات والشابات المعرضات بوجه خاص لخطر الاتجار والاسترقاق الجنسي والزواج القسري بسبب سنهن وانقطاع صلاتهن الاجتماعية، وهي مشاكل تتزايد حدتها في المناطق ذات كثافة كبيرة من اللاجئين في نيروبي وفي مقاطعة كاجيادو.

15 - وفتح الصندوق الاستئماني نافذة تمويل خاص أخرى في عام 2018 تركز على النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وعلى الصعيد العالمي، تكون النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة لخطر الاغتصاب بنسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف، وأكثر عرضة لخطر التعرض لأشكال أخرى من العنف الجنساني بنسبة تصل إلى الضعف، وأكثر عرضة للوقوع ضحية إصابات أشد وإساءة معاملة أطول أمداً وذلك مقارنة بغيرهن من النساء والفتيات من غير ذوات الإعاقة⁽⁸⁾. وفي عام 2019، قدم الصندوق الاستئماني في دورته الثانية والعشرين خمس منح جديدة لمشاريع تركز على العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

16 - وفي إسواتيني، يقوم فريق العمل لمكافحة إساءة المعاملة في سوازيلند بتنفيذ مشروع في عدد من المجتمعات المحلية في منطقة لوبومبو، بما في ذلك مخيم اللاجئين في مالميندزا، من أجل تغيير المواقف إزاء المسائل الجنسانية، وتحسين تقديم الخدمات إلى ضحايا العنف وزيادة الوعي بحقوق اللاجئين وحقوق الشابات والفتيات ذوات الإعاقة. وفي إندونيسيا، تعمل منظمة هارابان نوسانطارا (Organisasi Harapan Nusantara) على تنفيذ مشروع يهدف إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. ويستهدف المشروع النساء والفتيات ذوات مستويات دنيا من التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة واللواتي يعشن في الفقر وفي المناطق الريفية في خمس مقاطعات من يوغياكارتا. وفي نيبال، تعمل منظمة النساء ذوات الإعاقة في نيبال في إطار اتحاد يسعى إلى مواجهة العنف المتزايد ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة في البلد وتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من أجل منع العنف وتحقيق العدالة. وفي بيرو، تقود منظمة السلم والأمل (Paz y Esperanza) مشروعاً يهدف إلى زيادة الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتحسين وصول الناجيات إلى الخدمات المتعددة القطاعات في مناطق ليما وكوزكو وسان مارتن. وفي زمبابوي، كانت منظمة ليونارد شيشاير للإعاقة في زمبابوي إحدى المنظمات المتلقية لمنحة من أجل تنفيذ برنامج يركز على العنف ضد النساء والفتيات في ست مقاطعات ريفية ومحرومة في زمبابوي ترتفع فيها معدلات الفقر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم الحصول على هذه المنحة في إطار نافذة الصندوق الاستئماني المعنونة "للجهات المدعوة فقط". ويتجلى جانب جديد جاء به هذا المشروع الثاني في التركيز على العمل مع وزارة الصحة ورعاية الطفل من أجل توحيد تقييم الحالة النفسية واعتماد اللامركزية فيه. وهذه نتيجة مباشرة للدروس المستفادة من المشروع الأول الذي تبين منه أن الشرط القانوني للسفر إلى هراري لإجراء تقييم للحالة النفسية يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق العدالة.

ثانياً - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

17 - صدر استعراض منتصف المدة لخطة الصندوق الاستئماني الاستراتيجية للفترة 2015-2020 في حزيران/يونيه. واستند الاستعراض إلى نهج تقييم تشاركي ومركز على الاستخدام واتباع أسلوباً متعدد الطرائق شمل 51 من المقابلات والاستبيانات واستعراضاً للوثائق. وكان من بين الأطراف التي أجريت مقابلات معها منحة للصندوق الاستئماني وجهات مستفيدة منه؛ وموظفون من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ وموظفون من أمانة الصندوق الاستئماني؛ وممثلون

(8) Stephanie Ortoleva and Hope Lewis, *Forgotten Sisters: A Report on Violence against Women with Disabilities – An Overview of Its Nature, Scope, Causes and Consequences*, Northeastern University School of Law Research Paper No. 104–2012 (Boston, Massachusetts, 2012)

عن منظمات حقوق المرأة. ووزع المكلفون بالاستعراض أيضاً استبياناً إلكترونياً على الجهات المتلقية للمنح. ووردت على الصندوق الاستئماني 101 من الردود.

18 - وخلص المكلفون بالاستعراض إلى أن الصندوق الاستئماني يسير في المسار السليم لتحقيق الأهداف المحددة في خطته الاستراتيجية للفترة 2015-2020، وتبين منه أن نهج الصندوق المنفتح والشامل إزاء عملية اختيار الجهات المتلقية للمنح نهج سليم من الناحية الاستراتيجية وملائم للاضطلاع بولايته وتطبيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وخلصوا أيضاً إلى أن الصندوق الاستئماني في طريقه إلى بلوغ هدفه المتمثل في جمع تبرعات تصل إلى 20 مليون دولار بحلول نهاية عام 2019، قبل عام من الموعد المحدد، ومضاعفة المبلغ الذي يمكن أن يقدمه على سبيل المنح. وسلط المكلفون بالاستعراض الضوء على أن الصندوق الاستئماني يشتهر بكونه مستقلاً وشاملاً للجميع وواثقاً وموثوقاً. وخلصوا إلى أن الحصول على تمويل من مؤسسة ذات سمعة طيبة يمثل، بالنسبة للجهات المتلقية للمنح، عاملاً هاماً لتعزيز بروزها ومصداقيتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشجعها على طرق باب جهات ممولة أخرى ويعزز شعورها بالتمكين. وخلص المكلفون بالاستعراض إلى أن الصندوق الاستئماني خطا خطوات هامة نحو تحقيق طموحه المتمثل في أن يصبح أكثر من مجرد جهة مانحة. وتبين لهم أن القيمة المضافة للصندوق الاستئماني تتجلى في تركيزه على المنظمات الصغيرة بقيادة نسائية والمنظمات الصغيرة لحقوق المرأة، وذلك ليسد ثغرة في هذا القطاع عن طريق تزويد هذه المنظمات، التي يمكنها أن تكون عوامل محفزة حقيقية للتغيير، بالموارد ووسائل بناء القدرات.

19 - وقدم المكلفون بالاستعراض سلسلة من التوصيات للاستفادة من مواطن القوة التي يتميز بها الصندوق الاستئماني حالياً، عن طريق مواصلة وتوسيع نطاق الممارسات الحالية في مجال نشر تجارب الجهات المتلقية للمنح، والتجارب مع الجهات المانحة وبحث السبل لتنوع قاعدة التمويل، وبذل الجهود من أجل إنشاء مركز الأدلة وتنوع إنتاج المعارف وتبادلها، في إطار مجتمعات الممارسة على سبيل المثال، من أجل التأثير على البرمجة. وأوصوا أيضاً بأن يقوم الصندوق بوضع استراتيجية صريحة بشأن الاستدامة، وبوضع استراتيجية اتصالات لتعميم أولويات الصندوق الاستئماني الاستراتيجية وطموحاته؛ وبمواصلة تطوير برامج الجهات المتلقية للمنح وقدراتها في مجال التقييم، على أساس التقييم المنهجي للاحتياجات مع إعطاء الأولوية في هذا المجال إلى المنظمات الصغيرة لحقوق المرأة والمنظمات الصغيرة بقيادة النساء، وبتعزيز اهتمامه الاستراتيجي الفريد الموجه إلى المنظمات الصغيرة لحقوق المرأة والمنظمات الصغيرة بقيادة النساء.

ثالثاً - تقديم المنح بالاستناد إلى توجهات الاستراتيجية

20 - يركز الصندوق الاستئماني، تمثيلاً مع خطته الاستراتيجية للفترة 2015-2020، على تقديم المنح دعماً لثلاثة أهداف رئيسية وهي: الوقاية الأولية من العنف ضد النساء والفتيات؛ وتحسين سبل حصول الناجيات من العنف على خدمات الدعم؛ وتعزيز تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل على الصعيد الوطني. وترد أدناه أمثلة عن الإنجازات التي حققتها الجهات المتلقية للمنح في هذه المجالات في عام 2019.

ألف - منع العنف ضد النساء والفتيات

21 - يشكل منع العنف ضد النساء والفتيات أحد العناصر الرئيسية لمعظم المشاريع التي يمولها الصندوق الاستئماني. ويمثل تغيير المواقف والسلوكيات والتصدي للقوالب النمطية المتجذرة بشأن الأدوار

الجنسانية التي يقوم عليها العنف ضد النساء والفتيات عناصر رئيسية في هذا المجال من مجالات عمل الجهات المتلقية للمنح. وتُنقذ مشاريع من أجل إحداث تغيير في مواقف المجتمعات المحلية، فتتوجه للرجال والفتيان وكذلك النساء والفتيات، والمجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات، وتسعى إلى تمكين النساء والفتيات.

22 - وفي كمبوديا، تنفذ المنظمة الدولية للعمل في مجالي الإعاقة والتنمية مشروعاً يعمل، بالشراكة مع المنظمات المحلية، على تمكين شبكات النساء ذوات الإعاقة وتعزيز قدراتها من أجل قيادة جهود الوقاية الأولية في ست مقاطعات تنفيذ التقارير بارتفاع معدلات العنف المنزلي فيها. ويستهدف المشروع العنف الذي يرتكبه الأقارب ومقدمو الرعاية ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات المنظمات ذات القيادة النسائية التي تعمل لصالح ذوي الإعاقة لكي تصبح قادرة على تقديم دعم أكثر فعالية للنساء والفتيات من خلال التدخلات الوقائية. وفي إطار هذا البرنامج أيضاً، سيتم تدريب النساء والفتيات ذوات الإعاقة ليتطوعن فيصبحن نموذجاً يحتذى به، وستوضع منهجية لتحليل وقوع حالات العنف الجنساني وأسبابها. وسيتم تعميمها في كمبوديا وعلى الصعيد العالمي.

23 - وفي تركيا، نفذت مؤسسة تعليم الأم والطفل الجيل الثاني من منحة مقدمة من الصندوق الاستئماني⁽⁹⁾ بهدف إدارة مشروع مجتمعي يركز على دور الأبوة كنقطة انطلاق لتغيير السلوكيات التي تؤدي إلى العنف ضد النساء والفتيات. وأنشأت هذه المؤسسة برنامجاً مبتكراً لتقديم الدعم إلى الآباء مدته 10 أسابيع من أجل تغيير السلوكيات الجنسانية النمطية داخل المنزل. وأظهر تقييم خارجي نهائي أنه في أعقاب الدورات التدريبية، تولى 43 في المائة من الآباء مزيداً من المسؤولية بشأن نماء الطفل والواجبات المنزلية وطبقوا أساليب تواصل غير عنيفة. وخلص التقييم أيضاً إلى أن عدد حوادث العنف البدني ضد النساء والأطفال انخفض في أعقاب مشاركة الآباء في الدورات التدريبية. واستفاد من هذا المشروع 6 045 من الآباء من خلال 471 من مجموعات برنامج الدعم المقدم إلى الآباء في خمس محافظات في تركيا. وسعى المشروع أيضاً إلى تحقيق تغيير مستدام على المدى الطويل في المجتمع التركي من خلال ثلاث حملات دعوة تعزز المساواة بين الجنسين في المنزل من أجل منع العنف. ووصلت هذه الحملات إلى أكثر من مليوني شخص. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ 150 من خريجي البرنامج، بالتعاون مع مؤسسة تعليم الأم والطفل، تسع مجموعات محلية جديدة للآباء من أجل توسيع نطاق تأثير هذا البرنامج وتكوين شبكة وطنية من الرجال الذين يدعمون المساواة بين الجنسين.

24 - وتمثل المشاريع التي تهدف إلى جعل المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية أماكن آمنة للفتيات جانباً هاماً من التركيز الوقائي للصندوق الاستئماني. وفي ولاية يوكاتان، المكسيك، تعمل منظمة العلوم الاجتماعية البديلة (AC Alternativa Social Ciencia) المتلقية لمنحة على تنفيذ مشروع يهدف إلى الحد من حالات العنف ضد الفتيات ذوات الإعاقة. ويهدف المشروع إلى تزويد المسؤولين الحكوميين والعاملين في مجالي التعليم والصحة بالوسائل اللازمة من أجل منع العنف وتقديم الدعم للفتيات اللواتي يتعرضن للعنف. ويتم في إطار المشروع أيضاً تنظيم حلقات عمل من أجل تعريف الفتيات ذوات الإعاقة بحقوقهن وبالمؤسسات الموجودة التي يمكنها تقديم الدعم لهن في حالة ما إذا تعرضن لأي شكل من أشكال العنف. وفي عام 2019، تم في إطار المشروع عقد ثلاث حلقات دراسية بشأن حقوق الإنسان للأشخاص

(9) منح الصندوق الاستئماني من الجيل الثاني هي جزء من نافذة التمويل المعنونة "للجهات المدعوة فقط".

ذوي الإعاقة. وكان من بين المشاركين موظفون عموميون وعاملون من المجال الصحي ومدرسون وموظفون قانونيون وغيرهم من الموظفين، وقد قاموا بوضع 72 مقترحاً لمسارات عمل تهدف إلى تعزيز حقوق الفتيات ذوات الإعاقة. وصرح الموظفون العموميون المشاركون بأن هذه الحلقات حسنت إدراكهم للدور الذي ينبغي أن يضطلعوا به في تنفيذ السياسات من أجل حماية الفتيات ذوات الإعاقة من العنف؛ وأوضح 97.7 في المائة منهم بأن الحلقات الدراسية زادت معرفتهم بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

25 - وتعمل شبكة المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، الممولة من الصندوق الاستئماني، على تنفيذ مشروع في ولاية واو في جنوب السودان من أجل زيادة معرفة الطلاب والوالدين والمدرسين والمسؤولين الإداريين فيما يتعلق بالعنف الجنساني وذلك من خلال تنظيم أنشطة للتوعية في المدارس في أوساط المشردين في ولاية واو. ويتم أيضاً تمكين الناشطات من أجل منع العنف الجنساني على نحو أكثر فعالية من خلال تزويدهن بالتدريب على الدعوة والتواصل، وتعزيز شبكة العلاقات بين الناشطات وتيسير حضورهن الاجتماعات الوطنية. وتُنظَّم أنشطة تهدف إلى إشراك المجتمع المحلي في واو على أوسع نطاق، ولا سيما الرجال والفتيان، وتشجيع أفراد المجتمع على المساعدة على منع العنف الجنساني. وحضر المدير العام لوزارة الشؤون الجنسانية والمديرون العامون ومديرو التخطيط في الوزارة المسؤولين عن التعليم والشباب اجتماعاً للجهات صاحبة المصلحة وأعلنوا التزامهم بدعم أهداف المشروع فيما يتصل بالقضاء على العنف الجنساني في المدارس.

26 - وفي فييت نام، نفذ معهد التنمية والصحة المجتمعية مبادرة تركز على عنف العشير ضد الحوامل والمرضعات في مقاطعة كيبن تشونغ، محافظة تاي بينه. وخلص تقييم نهائي إلى أن المشروع رفع قدرات إجراء الزيارات المنزلية والكشف عن عنف العشير، وخلص إلى أن الزيارات المنزلية وأنشطة المشورة تشكل وسيلة فعالة لتناول مسائل تتعلق بالعنف الجنساني. ونتيجة لهذه الزيارات، تلقت 1 241 من الحوامل والمرضعات معلومات عن خدمات رعاية الحوامل والرضاعة الطبيعية وعن العشير. وأظهر التقييم أيضاً المشاركة النشطة للأزواج والحמות في أنشطة المشورة والتواصل من أجل زيادة وعيهم بمسائل العنف الجنسي والجنساني. وأُعرب حوالي 99 في المائة من الحوامل والمرضعات اللواتي أُجريت معهن مقابلات بشأن المشروع أنهن حصلن على المشورة بشأن الرعاية الصحية.

27 - وفي فيجي، يعمل الصندوق الاستئماني على دعم مشروع تنفذه منظمة femLINKpacific بهدف إدكاء الوعي بالأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات، وذلك اعتماداً على الشبكة المجتمعية للقائدات الريفيات ونظام إشراك النساء في رصد الأحوال الجوية. وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت تحسناً في الجهود القانونية والسياساتية الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في فيجي، لا تزال هناك ثغرات ثقافية وهيكلية ومعلوماتية تشكل عوائق، ولا سيما في المناطق الريفية. ويتعاون المشروع مع الشبكات القائمة في المستوطنات الريفية والحضرية والعشوائية. وفي عام 2019، استطاع ما مجموعه 30 مستفيدة من الحصول على منتجات معرفية مبتكرة تركز على الإبلاغ عن الأسباب الجذرية للعنف من خلال المشروع. وفي المرحلة الأولى من المبادرة، تم تحديد ثماني قائدات مجتمعات ومشاركات من المناطق الريفية في الحوارات بين الأمهات والبنات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إشراك 198 من النساء والفتيات من خلال اجتماعات عُقدت على مستوى المقاطعات والمحافظات.

باء - تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات

28 - يعد تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات المتعددة القطاعات الأساسية والمأمونة والكافية من بين المجالات ذات الأولوية في التركيز بالنسبة للدعم المقدم من الصندوق الاستئماني. وقد عملت الجهات المتلقية للمنح على تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات الدعم المتخصصة من قبيل المشورة النفسية والخدمات الطبية والملاجئ، إضافة إلى تيسير اللجوء إلى القضاء عن طريق تقديم المساعدة القانونية. ويشكل تدريب مقدمي الخدمات أيضا عنصرا هاما من عناصر المشاريع التي تهدف إلى تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية والمأمونة والكافية.

29 - وفي مقدونيا الشمالية، يستخدم منتدى المرأة - تيتوفو منحة صغيرة لتنفيذ مشروع يهدف إلى تمكين الناجيات من العنف المنزلي في منطقة تيتوفو. وتعمل الجهة المتلقية للمنحة على توسيع مركزها للمشورة القانونية المجانية لصالح الناجيات من العنف المنزلي ليشمل تقديم المشورة الجماعية وتنظيم دورات للتدريب عن المهارات المالية والمهارات الحياتية. كما تجري البحوث في أوساط الناجيات بشأن تجاربهن مع مقدمي الخدمات من أجل تحديد المجالات الرئيسية التي يمكن تحسينها. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الجهة المتلقية للمنحة مع الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين والبلديات المحلية ومقدمي الرعاية الصحية لوضع استراتيجية متعددة القطاعات يمكن أن توفر حماية أفضل للنساء المعرضات لخطر العنف المنزلي وتكفل زيادة تبسيط عملية دعم الناجيات وتحسين تحديد الحالات وإحالتها. وقد أنشأت الجهة المتلقية للمنحة فريقا عاملا يتألف من مقدمي الخدمات المحلية والمؤسسية، وعملت على زيادة الإعلام وإطلاق الحوارات بشأن العنف المنزلي من خلال تنظيم زيارات إلى النساء في المناطق الريفية وحلقات العمل في المجتمعات المحلية الريفية.

30 - وفي صربيا، تستخدم "مبادرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بصربيا" منحة صغيرة من الصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ مشروع يهدف إلى تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة العقلية في مجال الإبلاغ عن حالات العنف في مؤسسات الاحتجاز والحصول على الخدمات. وخلال السنة، نظمت الجهة المتلقية للمنحة حلقة عمل جرى خلالها توعية النساء والفتيات ذوات الإعاقة العقلية في مؤسسات الاحتجاز بشأن العنف الجنساني، وتلقينهن المهارات اللازمة للإبلاغ عنه، وإرشادهن بشأن كيفية استخدام آليات الحماية المتاحة لهن. وعقب التدريب، أفادت 19 امرأة من ذوات الإعاقة العقلية بأنهن يعرفن على الأقل آلية واحدة للوقاية والحماية يمكن لهن اللجوء إليها للحصول على الدعم. ويعمل المشروع أيضا مع مقدمي الخدمات في مؤسسات الاحتجاز ويعقد دورات تدريبية. وقد حضر 14 من مقدمي الخدمات الدورات التدريبية التي يقدمها المشروع، والتزم 11 منهم بتعزيز إمكانية استفادة النساء والفتيات ذوات الإعاقة من الخدمات المقدمة. وبدعم من المشروع، قامت منظمة "إيز كروغا فوفودينا" (Iz kruga Vojvodina)، وهي شريك منفذ محلي لمبادرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بصربيا بدعم النساء ذوات الإعاقة اللاتي تعرضن للعنف، بتنفيذ برنامج تحريبي يتضمن أنشطة جماعية ويوفر الدعم النفسي للنساء في مؤسسات الاحتجاز.

31 - وفي كينيا، يعمل مشروع ينفذه "اتحاد اللاجئيين في كينيا"، وهو منظمة ذات قيادة نسائية، مع اللاجئيين الصوماليين في منطقتي نيروبي وغاريسا. ويعيش الكثيرون من هؤلاء اللاجئيين في المنطقة منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. ويهدف المشروع إلى تحسين إمكانية لجوء الناجيات من العنف ضد المرأة والفتاة إلى القضاء، وزيادة معدل نجاح المقاضاة من خلال تحسين فرص الحصول على المساعدة والتمثيل

والدعم في المجال القانوني. وخلال عام 2019، تلقت ما مجموعه 519 امرأة وفتاة من الناجيات من العنف المشورة النفسية والتثقيف لمعالجة الصدمات النفسية وغيرها من المسائل المتصلة بالعنف. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب 10 مستشارين مجتمعيين على تقديم الإسعافات الأولية النفسية للناجين وتحديد النساء والفتيات الناجيات وتوجيههن عبر مسارات الإحالة. وحتى الآن، مثل اتحاد اللاجئيين في كينيا 72 امرأة من الناجيات من العنف (3 في نيروبي و 69 في غاريسا) أمام المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد 12 منتدى للحوار المجتمعي بشأن منع مختلف أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ومسارات التصدي لها، تم خلالها التواصل مع 309 من أنصار مكافحة العنف، بهدف وضع حد للعنف ضد المرأة والفتاة وزيادة الوعي بالعنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت ما مجموعه 118 من أعضاء السلطة القضائية وموظفي إنفاذ القانون ومفوضي مراقبة السلوك وأعضاء المجتمع المدني التدريب من أجل تعزيز تقديم الخدمات المتعلقة بوصول الناجين إلى العدالة.

32 - ونتيجة للتمييز، يتعرض العديد من نساء وفتيات الشعوب الأصلية اللاتي يعشن في فقر مدقع، مع شح فرص الحصول على الخدمات القانونية والاجتماعية، لمستويات عالية من العنف (انظر E/CN.6/2015/3). وتشكل تلبية احتياجات نساء وفتيات الشعوب الأصلية، وهن من بين الفئات السكانية الأكثر معاناة من نقص الخدمات في العالم، أولوية بالنسبة للصندوق الاستئماني في ضوء هدفه المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب. ومن بين المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستئماني في هذا الصدد مشروع "نساء يغيرن العالم" (Mujeres Transformando el Mundo) في غواتيمالا. ويهدف إلى تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعويض نساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الأصول العرقية المختلطة اللاتي تعرضن للعنف الجنساني. ويعمل منظمو المشروع مع المسؤولين الحكوميين والمسؤولين القضائيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني لزيادة فهمهم لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات، مع التركيز على المواضيع ذات الصلة بالتقاطعية. وحتى الآن، أعرب 125 من الموظفين العموميين وأعضاء منظمات المجتمع المدني عن اهتمامهم بهذا التدريب. وقد استعرض معهد المرأة التابع لجامعة سان كارلوس المنهج الدراسي للتدريب واعتمده. وعلى الصعيد المحلي، تم تشكيل تحالفات مع بلديتي خالابا وتشيمالتيناغو، ومن المتوقع أن يتعاون 200 من الموظفين البلديين مع الجهة الملتقبة للمنحة في وضع الخطط المحلية للمشروع فيما يتعلق بمنع العنف الجنساني. كما اجتمع مشروع "نساء يغيرن العالم" مع المدعين العامين لمناقشة السبل التي يمكن أن يشارك بها منظمو المشروع في عمليات القانون الجنائي. وقد أفادت عشر نساء وفتيات بأنهن قد شهدن بفضل المشروع تحسينات في إمكانية لجوئهن إلى القضاء وفي الدعم الذي يتلقينه من الحكومة، وباشرت تسع نساء وفتيات الإجراءات القانونية اللازمة لعرض قضاياهن على نظام العدالة.

33 - وتستخدم جمعية نجوم الأمل، وهي الرابطة الوحيدة في فلسطين التي تديرها نساء ذوات إعاقة لتمكين النساء ذوات الإعاقة، منحة من الصندوق الاستئماني لتحسين فرص الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات الأساسية والمأمونة والكافية. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019، ركزت المنظمة الملتقبة للمنحة بشكل رئيسي على بناء الهياكل الأساسية للمشروع، ولا سيما على إجراء تحليل للسياسات وبناء القدرات. وفي إطار هذه الجهود، قامت بإصدار دليل لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة، وتدريب 22 من ممثلي منظمات النساء ذوات الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جمع البيانات المتعلقة بالعنف،

أقنعت المنظمة المتلقية للمنحة المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني بإدراج أربع مترجمات للغة الإشارة، إحداهن امرأة من ذوات الإعاقة، في فريق جمع البيانات التابع له.

34 - وفي لبنان، تستخدم مؤسسة "من المرأة إلى المرأة" (Kvinna Till Kvinna) منحة من الصندوق الاستئماني لتنفيذ مشروع في لتلبية احتياجات اللاجئات الفلسطينيات والسوريات، وكذلك النساء اللبنانيات، التي نشأت بسبب الأزمة في الجمهورية العربية السورية. فقد أدى النزاع في ذلك البلد إلى زيادة في مستويات الفقر والعنف ضد المرأة في أوساط اللاجئتين السوريتين والسكان الفلسطينيين والمجتمع اللبناني المضيق. ويهدف المشروع إلى كفالة أن تكون النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنساني في المجتمعات المحلية المستهدفة على وعي بحقوقهن وقدرات على تحديد ما يتعرضن له بوصفه جرائم وانتهاكات لحقوقهن. ويدعم منظمو المشروع منظمين محليتين في الاستجابة للناجيات من العنف وتقديم خدمات أفضل لهن. ويعملون أيضاً مع الرجال والفتيان من خلال أنشطة التوعية الوقائية. وفي عام 2019، تلقى ما مجموعه 3 747 امرأة، من اللاجئات أو المشردرات داخلياً أو ملتزمات للجوء، خدمات من منظمات شريكة. وعُقدت حلقة عمل تدريبية لمدة يومين بشأن إدارة الحالات لزيادة معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بأفضل الممارسات. كما وُضع دليل لإدارة الحالات. وخلصت دراسة استقصائية شملت 129 من الناجيات إلى أن جميع النساء اللاتي تم التواصل معهن شعرن بمحذور تحسن في رفاههن منذ أن بدأت في تلقي الدعم. وأُعربت نسبة 85 في المائة منهن (110) عن ارتياحهن للخدمات المقدمة لهن، وأشارت نسبة 89 في المائة (115) إلى حدوث تغيير إيجابي في مستوى تكيفهن مع الأوضاع. ونُظمت أنشطة جماعية وفردية للرعاية الذاتية استفاد منها 47 موظفاً، وعُقدت 177 جلسة علاجية فردية لصالح 20 موظفاً. وكان الهدف الرئيسي من هذه الدورات هو تخفيف مستوى الإجهاد الذي يشعر به الموظفون على المستوى الشخصي والمهني من أجل تجنب الإرهاق الشديد وتحسين تقديم الخدمات.

35 - وفي مصر، قدمت مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة مقترحاً ثانياً للتمويل كجزء من نافذة الصندوق الاستئماني "للجهات المدعوة فقط". واستند المقترح إلى النجاح المحرز وإمكانات التعلم في مشروع سابق دعمه الصندوق الاستئماني ركّز على التقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة في هذا البلد. ويستهدف هذا المشروع في المقام الأول العنف الجنسي والبدني في الأسرة ويستند إلى المشروع التجريبي السابق لزيادة توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، وتقديم المشورة والفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم الخدمات الطبية للنساء الأكثر تهميشاً والمتخلفات عن الركب في أربعة مجتمعات حضرية غير رسمية في القاهرة الكبرى. وفي ضوء النتائج الرئيسية للمشروع السابق، يزيد منظمو هذا المشروع من تركيزه على تغيير المواقف والسلوكيات من خلال العمل مع الرجال والفتيان، ويشركون أصحاب التأثير من الزعماء الدينيين وزعماء المجتمعات المحلية في تشجيع تغيير السلوك والمساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات من أجل كفالة استدامة الخدمات إلى ما بعد انتهاء المشروع. وفي المرحلة الأولى من هذا المشروع، تم الوصول إلى 451 امرأة من مختلف الفئات، من بينهن 59 عاملة منزلية، وتمت توعيتهن بمختلف الوسائل التي يمكن استخدامها لحماية أنفسهن من فيروس نقص المناعة البشرية وبالخدمات المتاحة ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد عمل المشروع أيضاً مع 25 امرأة مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من المجتمعات المحلية المستهدفة.

جيم - تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات

36 - يتعلق المجال الثالث ذو الأولوية في تركيز الصندوق الاستئماني بمواءمة التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وتنفيذ القوانين واللوائح والبروتوكولات لإنهاء الممارسات التقليدية الضارة؛ وتشجيع الدول على الوفاء بالتزامها ببذل العناية الواجبة من أجل منع العنف وحماية الناجيات وكفالة حقهن في اللجوء إلى القضاء.

37 - وفي جزر سليمان، يقوم الفريق الإقليمي المعني بالثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ بتنفيذ مشروع تحريبي يهدف إلى زيادة إمكانية لجوء النساء الناجيات من العنف إلى القضاء في مقاطعتي غوادالكانال ومالايتا. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة سلطات جزر سليمان على تنفيذ أحكام قانون حماية الأسرة لعام 2014. وينص القانون على استجابة متكاملة من جانب مختلف الإدارات الحكومية لتقديم المساعدة للناجيات من العنف العائلي والمنزلي، وتحسين إمكانية لجوء الناجيات من العنف ضد المرأة إلى العدالة وإنصافهن. وقد وضعت الجهة المتلقية للمنحة منهجاً تدريبياً وطنياً ونظام اعتماداً لتطوير قدرة آليات مختارة للعدالة غير الرسمية على تقديم خدمات جيدة، وهي آليات أنشئت في المجتمعات الريفية بموجب قانون حماية الأسرة. وأسفرت خمس بعثات لبناء القدرات/الرصد في كل موقع من مواقع المشاريع البالغ عددها 37 عن زيادة في عدد الحالات المبلغ عنها وعن مناقشات بشأن العنف المنزلي بوصفه ممارسة ضارة. وجرى تدريب ما مجموعه 48 قاضياً مأذوناً لهم. وهم لا يزالون يبدون استعداداً لإجراء دورات للتوعية والتحدث إلى مجتمعاتهم المحلية بشأن دورهم والغرض من قانون حماية الأسرة.

38 - وفي كوسوفو⁽¹⁰⁾، تستخدم منظمة "ميديكا كوسوفا" منحة صغيرة من الصندوق الاستئماني لتنفيذ مشروع يهدف إلى حماية الحقوق القانونية، بما في ذلك حقوق الملكية للنساء اللاتي تعرضن للعنف الجنساني أثناء النزاع المسلح وبعده، وإلى تحسين الاستجابات المؤسسية للعنف الجنساني. وتقدم "ميديكا كوسوفا" أيضاً التدريب على الرصد والدعوة لصالح المنظمات النسائية، وتعمل مع تلك المنظمات لتحديد أوجه القصور في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف المنزلي. وقد ساعد المشروع حتى الآن 17 من الناجيات من العنف الجنساني في الحصول على الدعم القانوني وبدء عملية تسجيل ممتلكاتهن. وأعربت 9 نساء أخريات، ممن اكتسبن الوضع الرسمي للناجيات من العنف الجنساني المتصل بالنزاعات، عن اهتمامهن باتباع الإجراءات القانونية لتسجيل منازلهن ومزارعهن. وبالإضافة إلى ذلك، تقدمت 19 امرأة بطلبات للحصول على الوضع الرسمي للناجيات من العنف الجنساني المتصل بالنزاعات، وسيتم تسجيلهن في خطة التعويضات التي توفر لهن معاشاً تقاعدياً شهرياً مدى الحياة.

39 - وفي أربع مناطق في الأرجنتين، شكّل مشروع بقيادة منظمة FUSA para la Salud Integral con Perspectiva de Género y Derechos Asociación Civil مجموعة عمل متعددة التخصصات لوضع مقترحات واستراتيجيات سياسية من أجل تغيير القوانين والسياسات المحلية بشأن العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة كي تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويعمل منظمو المشروع أيضاً مع المنظمات التي تدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويوفر التدريب لها؛ وحتى الآن، تلقت 24 امرأة وفتاة من هذه المنظمات تدريباً على حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة واكتسبن الأدوات اللازمة

(10) جميع الإشارات إلى كوسوفو تدرج في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

لتوصيل ما تعلمنه إلى جمهور أوسع. وجرى التوصل إلى اتفاقات مبدئية مع المراكز الصحية لتوسيع الخدمات التي تقدمها وتقوم لجان الأخلاقيات في هذه المراكز الصحية باستعراض البروتوكولات المنقحة.

40 - وفي شيلي، نفذت مؤسسة Corporación Humanas مشروعًا ضم مجموعات من النساء المهاجرات؛ والمتليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية؛ والنساء ذوات الإعاقة؛ والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من أجل الدعوة إلى قانون شامل لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات يُعترف في إطاره بهذا العنف ليس فقط في المجال الخاص بل أيضًا خارج سياق الأسرة. وفي إطار هذا المشروع، عملت مؤسسة Corporación Humanas مع ست منظمات شيلية لحقوق المرأة هي منظمة Corporación Círculo Emancipador de Mujeres y Niñas con Discapacidad de Chile، ومنظمة Amanda Jofré، وتجمع Amanda Jofré، ومنظمة Agrupación Lésbica، ومنظمة Rompiendo el Silencio، والجماعة الدولية للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة Warmipura، لصياغة مشروع قانون حول حقوق المرأة في حياة خالية من العنف. ويعكس مشروع القانون، الذي عُرض على البرلمان في نهاية المشروع، العديد من مظاهر العنف الجنساني، ويشتمل على أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات والأنظمة على اتباع نهج تقاطعي لإنهاء العنف ضد المرأة. وقد شارك أكثر من 600 من النساء والفتيات من الفئات الناقصة التمثيل في مناقشات نشطة بشأن ما ينبغي أن يتضمنه مشروع القانون. ويعد إدراج تنوع تجارب المرأة في صياغة مشروع القانون محطة تاريخية لشيلي. وخلال المشروع، شكلت المنظمات الست تحالفات وشبكات زادت من ظهورها ووسعت نطاق تأثيرها المحلي ليصل إلى ساحات جديدة بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمحلية. وقد أدت أعمال الدعوة بشأن مشروع القانون إلى زيادة وعي المهنيين العاملين في مؤسسات الخدمة العامة بانتشار العنف ضد المرأة داخل تلك المؤسسات.

رابعاً - النتائج والأدلة

41 - فيما بين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، أجرى فريق الصندوق الاستئماني عشرين بعثة رصد لمشاريع في 12 بلداً وإقليماً. وبمعزل عن عناصر الرصد والتقييم، فقد مكّنت الزيارات من إجراء حوار أقوى وأكثر مباشرة مع الجهات المتلقية للمنح من أجل زيادة فهم الفريق للتحديات القائمة وأشكال الدعم وسبل بناء القدرات التي من شأنها أن تكون أكثر فائدة، مع التركيز بشكل خاص على توفير التدريب والدعم للمؤسسات الصغيرة.

42 - وفي عام 2019، تم اتخاذ خطوة أخرى مع مركز الأدلة الذي يشكّل أحد أركان الخطة الاستراتيجية، من خلال تقديم منتجات معرفية جديدة، بما في ذلك موجزان للأدلة يركزان على عمل الجهات المتلقية للمنح في مجال الوقاية وتقديم الخدمات في التدخلات في الوسط المدرسي وفيما يتعلق بالمشاريع التي تنطوي على الشرطة.

43 - وجرى إعداد موجز للأدلة بشأن عمل منظمات المجتمع المدني في البيئات التعليمية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ووضع حد له. وهذه البيئات التمكينية يمكن أن تقوم بدور حاسم في الوقاية، فضلاً عن توفير الاستجابات المناسبة عند حدوث العنف. وتنعكس أهمية مجال العمل هذا في استثمار الصندوق الاستئماني في المشاريع التي تشمل مكون الوقاية (124 مشروعاً من أصل 141 مشروعاً في السنوات الخمس الماضية) والعمل الذي تقوم به الجهات المتلقية للمنح فيما يتعلق

بالمدارس. فعلى سبيل المثال، ونتيجة للعمل الذي قامت به 34 من الجهات المتلقية للمنح في السنوات الخمس الماضية، حسّنت 816 مدرسة مناهجها الدراسية أو طبقت سياسات أو ممارسات أو خدمات لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له (بما في ذلك الأنشطة المدرسية الخارجة عن المنهج). ومع ذلك، وفي حين أن أهمية التدخلات في الوسط المدرسي مفهومة جيداً، فإنه لا يُعرف سوى القليل عن العمل الذي يقوم به المجتمع المدني على أرض الواقع للمضي قدماً بهذا البرنامج. واستند القيمين على وضع هذا المنتج المعرفي إلى عمل 51 منظمة تنفذ مشاريع بتمويل من الصندوق الاستئماني في 42 بلداً. ونظروا في نقاط الدخول لمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات الصغيرة والتي تقودها النساء، من حيث تمكين المدارس والمجتمعات المحلية المحيطة بالمدارس من أجل الحد من العنف ضد الفتيات.

44 - وخلص التحليل إلى أن الجهات المتلقية للمنح تعمل على كامل نطاق أنشطة الوقاية والاستجابة المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني في المدارس وحوافها. وقامت هذه الجهات بإشراك الفتيات والناجيات بشكل مباشر، وكذلك آبائهن وأمهاتهن، والمجتمع المحلي، والمعلمين في المدارس، والإدارات، ومقدمي الخدمات، وصانعي السياسات. ولم تعمل هذه الجهات فقط من داخل المدارس، ولكنها حددت أيضاً الفتيات الأكثر تأثراً أو الأكثر تعرضاً للعنف في المدارس - على سبيل المثال الفتيات اللائي تركن الدراسة بسبب العنف والفتيات غير الملتحقات بالمدارس - وعملت تدريجياً على دعم إعادة قبولهن في التعليم.

45 - وجميع المشاريع التي تركز على الفتيات فقط أو الفتيات والفتيان تقاس نتائجها في المقام الأول من حيث التغييرات في المواقف والمعايير. ومن النتائج الرئيسية الأخرى في العديد من هذه المشاريع زيادة المعرفة بالعنف الجنساني وحقوق المرأة والقوانين الجديدة المتعلقة بالعنف المنزلي. كما أشار التحليل إلى أهمية زيادة التماسك والدعم الاجتماعي من خلال التضامن المتبادل بين الناس، والوصول إلى المجتمع الأوسع وبث الثقة في قوة العمل الجماعي. وكان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للفتيات غير الملتحقات بالمدارس في الحالات التي ساعدت فيها التدخلات على إنشاء شبكة اجتماعية لم تكن قائمة من قبل. كما أبرز أصحاب المصلحة ازدياد ثقة الشباب وقدرتهم على التعبير والمناقشة وتأييد موقفهم.

46 - وقد أشار واضعو موجز الأدلة إلى العديد من الدروس الشاملة المستفادة من العمل المضطلع به في إطار المشاريع والتي يمكن أن تسترشد بها المبادرات المستقبلية. وهناك عمليات وآليات تجعل بعض الأنشطة والمشروعات أكثر فعالية من غيرها وتشمل أنواعاً متنوعة من المشاريع. وثمة عدد من القواسم المشتركة فيما بينها، ومن بينها أنه على الرغم من أن رفع درجة الوعي أمر أساسي، فإن الوعي المشترك هو أكثر قوة، والنموذج القائم على الأقران هو الأكثر فعالية في زيادة المشاركة المجتمعية والوعي. وفي إطار معظم المشاريع، عمل المنظمون على الحصول على التأييد من جانب وزارات التعليم والسلطات المحلية، وهو أمر مهم بشكل خاص بالنسبة للمشاريع التي تقودها منظمات المجتمع المدني. واتسمت المشاريع الأكثر فاعلية بأنها عملت على إشراك المجتمع بشكل خلاق، ووازنت بين التدخلات المدرسية والتدخلات المجتمعية وكذلك التدخلات التي تتناول دوافع العنف الجنساني غير المدرسي. وتأثر نجاح نتائج المشاريع تأثراً كبيراً بمهارات وبنسب الميسرين العاملين في الخطوط الأمامية، القادرين على تكيف النهج المتبع مع السياق، من خلال المشاركة بعناية في استخدام خطاب يصل إلى الفتيات والناجيات من خلال العمل بدقة على الأساس والارتجال الإبداعي، وبالتالي الوصول بمن إلى المحور الذي يقوم عليه تصميم المشروع. وأخيراً، كانت خفة الحركة والقدرة على إجراء تعديلات في منتصف المدة للمشروع عوامل مهمة تؤثر على النتائج، مما يؤكد على أهمية الجهود المستمرة التي يبذلها الصندوق الاستئماني لتعزيز

قدرات الرصد والتقييم لدى الجهات المتلقية للمنع لتمكينها من تحسين تتبع النتائج وقياسها بانتظام للاسترشاد بها في صنع القرار يوميا.

47 - وفي إطار منتج معرفي ثانٍ استُحدث في عام 2019، نظر الصندوق في أعمال الشرطة، وهي إحدى الخدمات الأساسية للاستجابة المنسقة المتعددة القطاعات لدعم النساء والفتيات اللائي يتعرضن للعنف. ويمكن لخط المواجهة الذي يتألف من أفراد الشرطة ويعمل بشكل جيد أن يزيد من احتمالات تحقق العدالة وتوفير الجبر للنساء والفتيات الناجيات من العنف. ويمكن للشرطة القيام بذلك عن طريق تحسين التوثيق (بما في ذلك التوثيق الطبي والنفسي)، وتعزيز التحقيقات والقيام عموماً بتعميق الاستجابات الشاملة لعدة قطاعات الرامية للتصدي إلى حالات العنف ضد النساء والفتيات. وفي حين أن أهمية تدريب الشرطة مفهومة جيدا، فإنه لا يُعرف سوى القليل عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية وغيرها من جماعات المجتمع المدني في تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون والضباط العاملون في الخطوط الأمامية على إنهاء العنف ضد المرأة. وقد نظر المكلفون بالاستعراض في التقييمات النهائية لمشاريع قامت بها 52 منظمة نسائية من منظمات المجتمع المدني في جميع مناطق العالم كانت قد تلقت منحاً من الصندوق الاستئماني وعملت على تدريب الشرطة كجزء من نهج أكبر متعدد القطاعات للتنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية داخل الشرطة والخدمات الطبية ودوائر العدالة من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وتعاونت الجهات المتلقية للمنع مع الشرطة من أجل تعزيز الاتصال الأولي مع الناجيات في مراحل التحقيق والمحاكمة؛ وتحسين النظم الداخلية والتنسيق مع سائر مقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية؛ وتعزيز الوقاية.

48 - وقسّم المكلفون بالاستعراض نتائج تدريب الشرطة الذي جرى بقيادة منظمات المجتمع المدني إلى فئتين: النتائج على مستوى الناجيات والنتائج على مستوى المؤسسات. فعلى مستوى المؤسسات، شملت النتائج التي تم تسليط الضوء عليها ما يلي: تحسين المعارف والمواقف لدى أفراد الشرطة عند التعامل مع حالات العنف ضد النساء والفتيات؛ وتحسين تعهّد السجلات الطبية؛ ووضع بروتوكولات وطنية للإحالة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على التدريبات التي توضع لأفراد الشرطة والتي يتم تضمينها في مناهج أكاديميات الشرطة؛ وتقليل البيروقراطية والتأخيرات في إعدادات القضايا وإحالتها؛ وتحسين نظم الإحالة. وفي حين أن النتائج واضحة على مستوى وكالات إنفاذ القانون، من حيث تحسن أدائها وتنسيقه، فإن تقييمات المشاريع تظهر أنه من الأصعب تحديد وقياس الصلات بين تدريبات الشرطة والنتائج المتحققة على مستوى الناجيات. ومع ذلك، فقد أظهر الاستعراض النتائج التالية على مستوى الناجيات: زيادة احتمال تحقق العدالة والجبر للنساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي؛ والحد من الوصم تجاه الفئات الضعيفة؛ وتحسين الوعي لدى أفراد الشرطة باحتياجات الناجيات من العنف؛ وتهيئة الظروف المواتية للجماعات النسائية، لا سيما من المجتمعات المهمشة والمستبعدة سابقاً، كي تطرح ما لديها.

49 - وخلال العام، كُلف الصندوق الاستئماني أيضاً بإجراء تقييم شامل مستقل وتحليل تجمعي لتقديم أفكار بشأن ما يجعل المشروعات التي يدعمها الصندوق الاستئماني فعالة وكذلك بشأن مواطن القوة والضعف في ممارسات التقييم. كما أنشأ هذا العمل قاعدة بيانات ستمكن الصندوق الاستئماني من تحليل التقييمات المستقبلية والنهوض بالمعايير وتوحيّ الدقة في ممارساته التقييمية الشاملة. وبشكل عام، فقد خلص المكلفون بالتقييم إلى وجود اتجاه تصاعدي إيجابي في نوعية التقييمات. وخلص التحليل

التجميحي إلى عدة توصيات لتحسين جودة وفائدة التقييمات، شملت استعراض الأسئلة المطروحة لمساعدة المكلفين بالتقييم في كتابة نتائج أكثر دقة، وزيادة تصنيف البيانات، وضمان أن تضع التوصيات مساراً لتحديد التوصيات الواضحة والواقعية والقابلة للتنفيذ والمحددة بنطاق زمني.

خامسا - سبل المضي قدما

50 - تشير الاستعراضات والتحليلات التي أجريت في الجزء الأخير من الخطة الاستراتيجية الحالية إلى أن الصندوق الاستثماري يؤدي دوراً هاماً في سد فجوة تمويل معينة فيما يتعلق بالمنظمات الصغيرة التي تقودها النساء والتي غالباً ما تكون في طليعة الجهات التي تصل إلى الناجيات من العنف ضد النساء والفتيات. وهذا فهم أساسي سيُسترشد به في المشاورات التي تجري في إطار وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة للصندوق الاستثماري. ويبدو أيضاً أنه يشير إلى أنه قد من يكون من المفيد زيادة عدد المنح الصغيرة، إذ يُرجح أن تلبى احتياجات هذه المنظمات، والتركيز على توفير عدد أكبر من المنح الصغيرة بدلاً من زيادة مجموع المبلغ الممنوح في المنح. ومن شأن هذا النهج أن يعكس مجموعة متزايدة من الأدلة على أن هذه طريقة فعالة بشكل خاص لإحداث تغيير مستدام ومنع العنف ضد النساء والفتيات ووضع حد له. كما يسلط الضوء على أن الجهات المتلقية للمنح تقدر بشكل خاص الطريقة التي يتفاعل بها الصندوق الاستثماري معها والمتمثلة في الدعم المستمر الذي يقدمه من حيث المنهجية والبرمجة وبناء القدرات التنظيمية؛ والتدريب على جوانب من قبيل الرصد والتقييم وتطوير المشاريع؛ والجمع بين الخبرات والأدلة المتنوعة بشأن النهج التي تنجح؛ ودوره كمصدر للمعلومات والخبرات التي يمكن للجهات المتلقية للمنح الوصول إليها. وباختصار، فإن ذلك يشجع الصندوق الاستثماري على تعزيز سعيه لتحقيق رؤيته المتمثلة في أن يكون "أكثر من مجرد جهة مانحة"، على حد تعبير الجهات المتلقية لمنحه.